

المقدمة :

تواجه معظم الدول النامية مشكلة كبيرة شكلت عائقا كبيرا أمام مسيرتها التنموية ألا و هي مشكلة المديونية الخارجية و التي تزايدت في السنوات الأخيرة حيث قفزت الديون الخارجية للدول النامية من 68.6 مليار دولار في عام 1970 إلى 71.9 مليار دولار عشية انفجار الأزمة عام 1981 كما ارتفعت خدمة ديونها من 9.3 مليار دولار عام 1970 إلى 127 مليار دولار عام 1981 فلقد أصبحت الديون الخارجية تستهلك الموارد المالية للدول النامية و التي هي بحاجة إليها للقيام بعملية التنمية الاقتصادية .

إذ أدى عدم قدرة مصادر التمويل الداخلية على تمويل التنمية و كذا سوء استغلال هذه الموارد وإضافة إلى طموح الدول النامية في تحقيق تنمية سريعة إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لسد الفجوة القائمة ما بين المدخرات المحلية و الاستثمارات المطلوب تنفيذها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي بها . إلا أن ذلك لم يتحقق في كثير من البلدان المتخلفة ومنها الجزائر الأمر الذي زاد في تأزم وضعها الاقتصادي والاجتماعي ، وحملها أعباء مديونية ثقيلة ترتب عنها آثار سلبية على مستوى الاقتصاد الوطني بهذه البلدان .

والجزائر كغيرها من الدول النامية تواجه خطر هذه المشكلة التي أصبحت أحد أبرز المشاكل التي تواجه حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية فيها . إذ أصبحت الجزائر تعيش أزمة مديونية حقيقية حيث أن خدمات ديونها أخذت تمتص نسبة كبيرة من حصيلتها صادراتها وأصبح الباقي لا يكفي لتمويل وارداتها من السلع والخدمات الضرورية هذا إلى جانب القروض التي تحصل عليها يستخدم معظمها في تسديد جزء من إعادة جدولة ديونها الخارجية .

وتعود هذه الأزمة إلى أسباب عديدة منها اختلالات داخلية وأخرى خارجية التي يمكن أن نلخصها في النقاط التالية :

الأسباب الداخلية للأزمة في الجزائر :

- ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر .
- عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي.
- النمو الديمغرافي المرتفع .
- ضعف نتائج الاستثمار الوطني .

إضافة إلى أسباب خارجية منها :

- تدهور معدل التبادل التجاري .

- تقلبات أسعار الصرف .

- الشروط الصعبة المفروضة على القروض الممنوحة .

كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى تفاقم الأزمة ونظرا للآثار السلبية التي تركتها مشكلة المديونية الخارجية على اقتصاديات الدول النامية ومنها الجزائر. إضافة إلى ما واجهته هذه المشكلة من تهديد على نظام الائتمان الدولي بالانهيار من خلال احتمالات الإفلاس لكبريات البنوك الأجنبية الدائنة . فرض على العالم ضرورة الانتباه إليها ومعالجتها ، إذ طرحت في المحافل الدولية والإقليمية مقترحات عدة من قبل مختلف الأطراف المعنية بمسألة الإقراض الدولي لحل الأزمة أو التخفيف من حدتها وذلك بهدف المحافظة على رأس المال الدولي وكذا تخلص الدول المدينة من الأزمة .

وكان من بين الحلول والمقترحات خطة بيكر التي كانت تهدف إلى منح قروض إضافية للدول النامية . أيضا هناك خطة ميازوا التي اتبعت ثلاث خطوات أولها تحويل جزء من الديون إلى سندات بضمان والخطوة الثانية إعادة جدولة ما تبقى من الديون أما الخطوة الثالثة هي الزيادة في منح القروض لمن يتبع الخطوتين بدقة . إضافة إلى خطة بارادي والتي شملت عدة عناصر كانت تهدف في مجملها إلى التخفيف من الأزمة إضافة إلى وجود حل آخر وهو استبدال الدين أو تحويل الديون إلى استثمارات .

لقد اتبعت الجزائر كغيرها من الدول النامية الحلول المقترحة منها إعادة الجدولة وهذا بمتابعة من صندوق النقد الدولي الذي وضع برنامج للتصحيح في المدى القصير، مع متابعة خبراء البنك الدولي ومؤسساته لبرنامج التكيف الهيكلي في المدى الطويل . بالإضافة إلى حل تحويل الديون إلى استثمارات الذي ابتدأت الجزائر ممارسته مع فرنسا وهي تحاول الآن مع إيطاليا . وهنا نطرح التساؤل التالي :

*** ما مدى فعالية سياسة تحويل الديون إلى استثمارات أجنبية و ما أثرها على الاقتصاد**

الوطني الجزائري ؟

و يمكننا صياغة السؤال بطريقة أخرى :

*** ما مدى فعالية تحويل الديون إلى استثمارات أجنبية في التخفيف من حدة المديونية**

الخارجية الجزائرية و المساهمة في تنمية اقتصادها ؟

و الذي يمكن أن نطرحه بالشكل التالي :

*** هل يعتبر تحويل الديون إلى استثمارات وسيلة ناجحة للتخلص من الديون والمديونية**

وللوصول إلى تنمية حقيقية للجزائر؟

فقطرا لتطور العلاقات الدولية وما وصلت إليه من تحرير للتجارة الدولية وتشكيل تكاملات وتكتلات اقتصادية . وكون الجزائر كغيرها من الدول لا يمكنها العيش بمنئ عن العالم أصبح من الضروري فتح الأبواب أمام تحرير التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية خاصة أن الاستثمارات الأجنبية مصدر من مصادر التمويل وتلعب دورا هاما في تنمية الدول النامية .

والجزائر تسعى جاهدة لتحقيق تنمية مستدامة في اقتصادها وتحقيق استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي إلا أن الجزائر تعاني من مشاكل عدة في تمويل التنمية إضافة إلى مشكلة المديونية، منها انخفاض المداخيل وسوء توزيع الدخل وعدم كفاية أجهزة تجميع المدخرات وعدم استقرار القدرة الشرائية . ولهذا فهي في حاجة ماسة إلى رؤوس أموال أجنبية وتكنولوجيا حديثة إلا أنها خطت خطوات محتشمة اتجاه الاستثمار الأجنبي فلقد اكتفت بعقد شراكة أجنبية في مجال المحروقات إضافة إلى بعض الشراكات في مجال الإلكترونيك . إذ أن هذا العدد من الاستثمارات يعتبر بسيطا أمام ما يحدث في الدول الأخرى .

لهذا وجد من الحلول الجيدة للتخلص من المديونية وتحقيق تنمية اقتصادية هو تحويل الديون إلى استثمارات حيث يدخل الطرف الدائن كشريك في المؤسسات الوطنية ويتحصل على الأرباح التي تعتبر تسديد للدين القائم بينها. وبذلك يتحصل الدائن على أمواله والمدين يتخلص من ديونه وفي نفس الوقت يستفيد من خبرة الأجانب في الإدارة والتسيير وكذا إدخال تكنولوجيا متطورة في الإنتاج .

ولهذا وجدنا من المهم دراسة هذا الموضوع وذلك للأسباب التالية :

- تعتبر هذه الوسيلة إحدى طرق التخلص من الديون .
- يعتبر الاستثمار هو محرك لعجلة الاقتصاد .
- كون الاستثمار الأجنبي أحد مصادر تمويل التنمية والحصول على خبرة وتكنولوجيا .
- تعاقد الجزائر مع فرنسا و إسبانيا و إيطاليا و كذا روسيا فيما يخص هذا الموضوع .
- محاولة تشجيع الدولة لوضع تحفيزات تشجع وتجذب استثمارات أجنبية نظرا لما تحققه من فوائد للاقتصاد الوطني .

- التعرف على الآثار الإيجابية والسلبية لهذا الحل على الاقتصاد الوطني ومحاولة الاستفادة منها .

- اتباع كثير من الدول النامية لهذا الحل ومنها المغرب .

ولهذا سوف نحاول دراسة الموضوع الذي وجدنا أهميته تكمن في النقاط التالية :

- إن أزمة المديونية هي من أكبر العقبات التي تقف أمام مسيرة التنمية التي تنتهجها البلاد إذ تمتص الديون وخدمتها أموال طائلة كان يمكن الاستفادة منها في تمويل التنمية .

-
- كون تحويل الديون إلى استثمارات أجنبية من أحسن الحلول التي يستفيد الطرفان حيث يتمكن الدائن من ضمان استرجاع أمواله والمدين من تسديد ديونه وكذا الاستفادة من الخبرة الأجنبية، وإدخال تكنولوجيا للبلاد تساعد على تنمية الاقتصاد .
 - محاولة تنويع مصادر الدولة الاقتصادية وذلك بالاستثمار في مجالات خارج مجال المحروقات حتى لا يصبح النفط حجرة عثرة في طريق التنمية .
 - تشجيع الدول على اتباع هذا الحل .
- ولهذا كله سوف نقوم بدراسة موضوع سياسة تحويل الديون إلى استثمارات و أثرها على الاقتصاد الوطني متبعين منهج وصفي تحليلي و سنقسم العمل إلى ثلاث فصول ، نتناول في الفصل الأول إشكالية المديونية في الجزائر بما في ذلك تعريفها تطورها ، آثارها و كذا السياسات المتبعة للتخفيف من هذه المشكلة.
- أما الفصل الثاني سوف ندرس الاستثمار الأجنبي تعريفه أنواعه و دوافع استقبال و انتقال الاستثمار الأجنبي ، كما سنقوم بدراسة إحصائية لحجم الاستثمارات في الجزائر و كذا التعرف على مناخ الاستثمار في الجزائر و معوقاته.
- و في الفصل الثالث سوف نتطرق إلى تجربة المغرب في تحويل الديون إلى استثمارات و كذا تجربة الجزائر ، حيث سوف نقوم بعرض الإجراءات المتبعة ، وبعدها نقوم بمحاولة إيجا آثار هذه السياسة على الاقتصاد الوطني ، وأخيرا نعرض نتائج التجربة الجزائرية الفعلية و المرتقبة في المستقبل .